رفعت المليشيات العراقية مستوى المواجهة مع القوات الاميركية، بعد شن هجومين جديدين، في غضون ساعات، على موقعين في شرق سورية، في إطار ما وصفته «كتائب سيد الشهداء» بانه «رد مشروع»، ووضعته في إطار الاستنزاف لهذه القوات

مليشيات عراقية تنتقم من أميركا في سورية

إخلاء مقار في البلدين تحسباً للرد... وقافلة لـ«الحرس الثوري» تعبر الحدود

تعرضت القوات الأميركية إلى هجوم بعدد من القذائف (دليك سليمان/فرانس برس)

عماد كركص
بغداد ـ محمد علي
أكثم سيف الدين

تواصل المليشيات العراقية، الموالية لإيران تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة منذ الهجوم الأميركي الذي استهدف «كتائب سيد الشهداء» خلال شهر يونيو/حزيران الماضي وأدى إلى سقوط أربعة قتلى، إذ استهدفت الفصائل الحليفة لإيران خلال ساعات موقعين للأميركيين في شرق سورية. كما يبدو أن هذه المليشيات تحضر نفسها لإمكانية رد اميركي، عبر إخلاء مقار لها في العراق وسورية.

وكانت المليشيات صعدت، منذ الثلاثاء الماضي، هجماتها ضد المصالح الأميركية بالعراق، إذ نفذت خمس هجمات استهدفت مطار أربيل ومعسكر فيكتوريا قرب مطار بغداد الدولي، وقاعدة عين الأسد في الأنبار، والسفارة الأميركية في المنطقة الخضراء في العاصمة العراقية. وقد تبنت فصائل مسلحة عدة تلك الهجمات، وقالت إنها رد على الهجوم الأميركي الذي استهدف وحدات تابعة لها في المنطقة الحدودية العراقية السورية، أخيراً. وأعلن عدد من تلك الفصائل رفضها وساطات سياسية لوقف تصعيدها ضد المصالح الأميركية في العراق.

وقالت مصادر محلية سورية، لـ«العربي الجديد»، إن قاعدة التحالف الدولي في حقل العمر النفطي جنوب غربي دير الزور، استهدفت، أمس الأحد، بعدد من القذائف الصاروخية، حيث شوهدت أعمدة الدخان تتصاعد من داخل الحقل، مع سماع دويّ صفارات الإنذار. وأوضحت أن هذا الاستهداف، الذي يُعتبر الثاني خلال أقل من 12 ساعة، أدى لوقوع اضرار مادية، تزامناً مع حالة استنفار قصوى في صفوف عناصر التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وكان حقل كونيكو للغاز الطبيعي، الذي يتخذه الجيش الأميركي قاعدة له في ريف دير الزور، تعرّض أمس الأول إلى هجوم بقذائف الهاون. وأعلن مسؤول دفاعي أميركي، لوكالة «رويترز» أمس الأحد، أن نيراناً غير مباشرة استهدفت قوات بلاده في الحقل، لكن التقارير الأولية لم تشر إلى وقوع أي إصابات أو اضرار.

ومن الملاحظ أن أغلب الاستهدافات للقوات الأميركية شرق سورية، تتركز على القاعدة الموجودة في حقل العمر، الذي يعد أكبر حقول النفط في سورية، وحولته القوات الأميركية إلى قاعدة عسكرية لها، بعد أن استولت عليه «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) من تنظيم «داعش» في العام 2017.

وتعليقاً على الهجمات في شرق الفرات، قال المتحدث باسم جماعة «كتائب سيد الشهداء» العراقية كاظم الفرطوسي، لـ«العربي الجديد»، إن «رد المقاومة على العدوان الأميركي لن يكون مقتصراً على العراق فقط». وأضاف أن «تواجد فصائل عراقية في سورية هو لقتال داعش وحماية الحدود العراقية، وقد تعرضت لعدوان داخل هذه المناطق من قبل الطيران الأميركي، لذا الرد سيكون مشروعاً أيضاً في تلك المناطق». وكان أعلن في تصريح لإذاعة عراقية أن الفصائل تشن حرب عصابات ضد الأميركيين. وقال إن «هناك من يشكك بإمكانية مجابهة فصائل المقاومة القوة العسكرية الأميركية، ونحن نقول نعم الفصائل لديها القدرة على ذلك، فالقضية ليست هي حرب تكنولوجية وإنما هي حرب عصابات واستنزاف»، معتبراً أن «مجرد استهداف المصالح الأميركية من قبل فصائل المقاومة إنجاز، فالسلاح الذي وصلت إليه المقاومة وعلى بساطته يعتبر فتاكاً».

في هذا الوقت، أشارت معلومات لـ«العربي الجديد» إلى أن «حزب الله» العراقي أنشأ مقار عسكرية جديدة بالقرب من البوكمال السورية بمحافظة دير الزور، التي باتت لوحدها تضم نحو 13 نقطة وجود أو قاعدة عسكرية إيرانية. وذكرت مصادر إعلامية أن «الحرس الثوري» الإيراني استقدم، خلال الأشهر الماضية، أسلحة متطورة إلى قواعده في شرق سورية، وخاصة إلى قاعدة «الإمام علي» التي تعرضت لهجمات جوية إسرائيلية أكثر من مرة. وجاء الهجوم الجديد على حقل العمر بعد ساعات من كشف مصادر عراقية مقربة من فصائل مسلحة حليفة لطهران تنتشر في بلدة القائم العراقية على الحدود مع سورية، لـ«العربي الجديد» أمس الأحد، عن عبور قافلة إلى داخل الأراضي السورية آتية من العراق، تقل مسؤولاً في «الحرس الثوري» في ساعة متأخرة من ليلة السبت الماضي، وذلك بالتزامن مع استمرار عملية إخلاء الفصائل المسلحة لمواقع لها في منطقة مكر الذيب وحصيبة الغربية العراقية، بالإضافة إلى منطقة الهري السورية، على الحدود بين البلدين، والانتقال إلى مناطق سكنية والاستقرار في منازل فارغة. وأكدت أن عمليات التغيير في المقرات التي أخلي كثير منها، ومنع تواجد أكثر من 5 إلى 10 أشخاص في الثكنة الواحدة متواصلة في المنطقة الحدودية، مع استمرار تحليق طائرات مسيرة يعتقد أنها أميركية فوق المنطقة. وأشارت المصادر إلى عودة القيادي في «الحشد الشعبي»، وزعيم مليشيا «الطوفان»، قاسم مصلح إلى المنطقة الحدودية العراقية السورية، بعد عدة أسابيع من أزمة اعتقاله من قبل القوات العراقية، بتهمة قتل ناشطين واستهداف المليشيا لخليفة حفتر، أول من أمس السبت، في منطقة الرحمة، حيث أكد مكتب قيادة مليشيات حفتر، أن اللقاء شهد التأكيد على «ضرورة إجراء الانتخابات (الرئاسية والتشريعية) في موعدها». لكن الأطراف الليبية، بكافة أطيافها، لا تبدو مستعدة حتى الآن، لتقديم تنازلات للمسار الأممي، على الرغم من الضغوط التي تتعرض لها، والتلويح الأممي والدولي بفرض عقوبات على الجهات المعرقلة. ففي الوقت الذي تدفع فيه البعثة الأممية باتجاه عودة عقد الملتقى السياسي، جلسة جديدة لإقرار القاعدة الدستورية المقترحة من اللجنة القانونية للملتقى، قبل مطلع أغسطس/آب المقبل، دعا مجلس النواب الليبي، أعضاءه، إلى عقد جلسة له اليوم الإثنين، لمناقشة قانون الانتخابات. ووفقاً لبيان رئاسة مجلس النواب، فإن النواب مدعوون، اليوم، لمناقشة مشروع قانون انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب، وتوزيع الدوائر الانتخابية في أنحاء البلاد، من دون الإشارة إلى الانتخابات التشريعية.

من جهته، لوّح المجلس الرئاسي الليبي، بإمكانية إصدار مرسوم لفرض قاعدة دستورية للانتخابات، بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة والمحكمة العليا. وفي هذا السياق، كشف عضو المجلس الرئاسي، موسى الكوني، أول من أمس، عن إمكانية أن يصدر المجلس "مرسوماً رئاسياً" يفرض فيه بقوة القانون، اعتماد قاعدة دستورية بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة والمحكمة العليا. وقال الكوني، أمس الأحد، إن المجلس ناقش الفكرة مع المحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء والبعثة الأممية وجهات أخرى، لتشكيل إطار قانوني للانتخابات المقبلة، وهو ما أكد رفضه له. وقال المشري السبت: "لا نقبل بأي شخصية عسكرية في الانتخابات"، مشيراً إلى أن ذلك لا يشمل حفتر فقط، بل القادة العسكريين في غرب ليبيا أيضاً. ولفت إلى أن منصب القائد الأعلى للجيش الليبي لا يزال محل تضارب. وحول ذلك، قال إن عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، "لا يزال يصدر الترقيات والتعليمات للجيش حتى اليوم، متجاهلاً المجلس الرئاسي" الذي أوكلت خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي هذه المهمة إليه.

وبحسب الباحث السياسي الليبي بلقاسم كشادة، فإن الجدل الدستوري والقانوني الحالي يتمحور حول الانتخابات الرئاسية المقبلة وشروط الترشح لها، لافتاً إلى أن ذهاب مجلس النواب لمناقشة ذلك، وإصرار المجلس الأعلى للدولة على طرح مشروع الدستور للاستفتاء، كلها تحركات تصب في خانة شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة.

وتساءل كشادة، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن شكل القاعدة الدستورية التي يمكن أن يفرضها المجلس الرئاسي، ويحصنها بقرار قضائي من المحكمة العليا، وكيف يمكنه أن يفرضها على الطرفين المتنازعين، لا سيما على حفتر المصر على الانخراط في الانتخابات الرئاسية، ومجلس الدولة ومن ورائه قوى سياسية وعسكرية في غرب ليبيا، التي ترفض ذلك.

أمنية للسماح بترشح العسكريين للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، وهو ما أكد رفضه له. وقال المشري السبت: "لا نقبل بأي شخصية عسكرية في الانتخابات"، مشيراً إلى أن ذلك لا يشمل حفتر فقط، بل القادة العسكريين في غرب ليبيا أيضاً. ولفت إلى أن منصب القائد الأعلى للجيش الليبي لا يزال محل تضارب. وحول ذلك، قال إن عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، "لا يزال يصدر الترقيات والتعليمات للجيش حتى اليوم، متجاهلاً المجلس الرئاسي" الذي أوكلت خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي هذه المهمة إليه.

وبحسب الباحث السياسي الليبي بلقاسم كشادة، فإن الجدل الدستوري والقانوني الحالي يتمحور حول الانتخابات الرئاسية المقبلة وشروط الترشح لها، لافتاً إلى أن ذهاب مجلس النواب لمناقشة ذلك، وإصرار المجلس الأعلى للدولة على طرح مشروع الدستور للاستفتاء، كلها تحركات تصب في خانة شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة.

وتساءل كشادة، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن شكل القاعدة الدستورية التي يمكن أن يفرضها المجلس الرئاسي، ويحصنها بقرار قضائي من المحكمة العليا، وكيف يمكنه أن يفرضها على الطرفين المتنازعين، لا سيما على حفتر المصر على الانخراط في الانتخابات الرئاسية، ومجلس الدولة ومن ورائه قوى سياسية وعسكرية في غرب ليبيا، التي ترفض ذلك.

هجوم ضد رتل في البصرة

انفجرت عبوة ناسفة، أمس الاحد، مستهدفة رتل شاحنات تابع للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش»، بالقرب من منفذ جريشان الحدودي مع الكويت جنوبي العراق. وقال ضابط في شرطة محافظة البصرة، لوكالة «الاناضول»، إن «مجهولين فجروا عبوة ناسفة برتل شاحنات تحمل مواد ومعدات لوجستية للتحالف الدولي، بالقرب من منفذ جريشان الحدودي مع الكويت في محافظة البصرة جنوبي العراق». واضاف ان «الانفجار تسبب بالحاق اضرار مادية بسيطة بإحدى مركبات الرتل من دون وقوع اصابات بشرية». ولم تتبن اي جهة الهجوم.

قاعدة حقل العمر بمرمى الاستهداف
المركز الرئيسي للدعم الجوي لقوات التحالف

عدنان أحمد

يمكن وضع تكرر الهجمات «مجهولة المصدر» التي تستهدف القوات الأميركية الموجودة في حقل العمر النفطي شرقي سورية، في إطار استراتيجية جديدة للمليشيات لإجبار هذه القوات على التفكير بمغادرة الأراضي السورية. ويعد حقل العمر النفطي أكبر حقول النفط في سورية مساحة وإنتاجاً. ويقع على الضفة الشرقية لنهر الفرات، على بعد نحو 10 كيلومترات شرقي مدينة الميادين في محافظة دير الزور. وشكل الحقل هدفاً لكل الجماعات المتصارعة في الحرب السورية، إذ سيطر عليه أولاً «الجيش الحر» في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ثم تنظيم «داعش» في 2014. وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2017، تمكنت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، بدعم من التحالف الدولي، من السيطرة عليه بعد معارك مع التنظيم.

وتعتبر قاعدة حقل العمر من أكبر القواعد في شرق سورية من بين نحو 20 قاعدة هناك. وتنتشر فيها قوات متنوعة، أميركية وفرنسية وبريطانية، وجرى تزويدها بمهبط للطائرات المسيرة، كما أنها تؤوي 12 مروحية قتالية، وتمثل القاعدة المركز الرئيسي لانطلاق عمليات التحالف الدولي لتقديم الدعم الجوي وتوجيه ضربات للمليشيات الإيرانية في الجهة المقابلة مثل الميادين والقورية والعشارة وموحسن. ومؤخراً، وسع التحالف القاعدة وفق ما ذكرت مصادر إعلامية تابعة إلى «قوات سورية الديمقراطية». ويرى متابعون أن تركيز المليشيات، المدعومة إيرانياً، على استهدف قاعدة حقل العمر، يندرج في إطار محاولتها إرساء قواعد جديدة للاشتباك مع القوات الأميركية في العراق وسورية، بحيث يتوجب على واشنطن توقع رد عسكري في كل مرة تستهدف فيها مواقع تابعة للمليشيات تدعمها طهران، مع حرص الأخيرة على أن تبقى بعيداً عن المشهد، وتنكر دعمها أو علمها بمن يشن تلك الهجمات تحاشياً للصدام المباشر مع واشنطن.

يقع حقل العمر على مقربة من مناطق انتشار المليشيات

ويقع حقل العمر على مقربة من مناطق انتشار هذه المليشيات، ما يسمح باستهدافه بالقذائف الصاروخية وحتى بالطائرات المسيرة كما حصل في 28 الشهر الماضي. وتمثل الكثافة النسبية لعدد القوات الموجودة في هذه القاعدة، فرصة أكبر لإيقاع خسائر بين عديدها. وتستهدف الهجمات المتزايدة للقواعد الأميركية، خاصة تلك الموجودة في حقول النفط والغاز، من جانب محور إيران وميليشياتها والنظام السوري بمشاركة قوات التحالف هناك، على أمل دفعها إلى الانسحاب منها، في ضوء حاجة النظام لوضع يده على تلك الحقول، بسبب الأزمات الخانقة الاقتصادية التي يعانيها.

أكد المشري رفضه ترشح العسكريين للانتخابات (Getty)

طرابلس ـ العربي الجديد

فيما تبذل البعثة الأممية إلى ليبيا، جهوداً حثيثة لحصر المسار الانتخابي، وخريطته الدستورية، بالياتها السياسية، وبملتقى الحوار السياسي الليبي واللجان المنبثقة عنه، خرج أمس الأحد، تصعيد جديد من قبل الأفرقاء السياسيين في الداخل، ليعيد البحث حول الآلية الدستورية لإجراء انتخابات ديسمبر/كانون الأول المقبل إلى نقطة الاحتقان. وجاء ذلك، فيما التقى المبعوث الأممي إلى ليبيا، يان كوبيتش، اللواء المتقاعد خليفة حفتر، أول من أمس السبت، في منطقة الرجمة، حيث أكد مكتب قيادة مليشيات حفتر، أن اللقاء شهد التأكيد على «ضرورة إجراء الانتخابات (الرئاسية والتشريعية) في موعدها». لكن الأطراف الليبية، بكافة أطيافها، لا تبدو مستعدة حتى الآن، لتقديم تنازلات للمسار الأممي، على الرغم من الضغوط التي تتعرض لها، والتلويح الأممي والدولي بفرض عقوبات على الجهات المعرقلة. ففي الوقت الذي تدفع فيه البعثة الأممية باتجاه عودة عقد الملتقى السياسي، جلسة جديدة لإقرار القاعدة الدستورية المقترحة من اللجنة القانونية للملتقى، قبل مطلع أغسطس/آب المقبل، دعا مجلس النواب الليبي، أعضاءه، إلى عقد جلسة له اليوم الإثنين، لمناقشة قانون الانتخابات. ووفقاً لبيان رئاسة مجلس النواب، فإن النواب مدعوون، اليوم، لمناقشة مشروع قانون انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب، وتوزيع الدوائر الانتخابية في أنحاء البلاد، من دون الإشارة إلى الانتخابات التشريعية.

من جهته، لوّح المجلس الرئاسي الليبي، بإمكانية إصدار مرسوم لفرض قاعدة دستورية للانتخابات، بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة والمحكمة العليا. وفي هذا السياق، كشف عضو المجلس الرئاسي، موسى الكوني، أول من أمس، عن إمكانية أن يصدر المجلس "مرسوماً رئاسياً" يفرض فيه بقوة القانون، اعتماد قاعدة دستورية بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة والمحكمة العليا. وقال الكوني، أمس الأحد، إن المجلس ناقش الفكرة مع المحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء والبعثة الأممية وجهات أخرى، لتشكيل إطار قانوني للانتخابات المقبلة، وهو ما أكد رفضه له. وقال المشري السبت: "لا نقبل بأي شخصية عسكرية في الانتخابات"، مشيراً إلى أن ذلك لا يشمل حفتر فقط، بل القادة العسكريين في غرب ليبيا أيضاً. ولفت إلى أن منصب القائد الأعلى للجيش الليبي لا يزال محل تضارب. وحول ذلك، قال إن عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، "لا يزال يصدر الترقيات والتعليمات للجيش حتى اليوم، متجاهلاً المجلس الرئاسي" الذي أوكلت خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي هذه المهمة إليه.

وبحسب الباحث السياسي الليبي بلقاسم كشادة، فإن الجدل الدستوري والقانوني الحالي يتمحور حول الانتخابات الرئاسية المقبلة وشروط الترشح لها، لافتاً إلى أن ذهاب مجلس النواب لمناقشة ذلك، وإصرار المجلس الأعلى للدولة على طرح مشروع الدستور للاستفتاء، كلها تحركات تصب في خانة شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة.

وتساءل كشادة، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن شكل القاعدة الدستورية التي يمكن أن يفرضها المجلس الرئاسي، ويحصنها بقرار قضائي من المحكمة العليا، وكيف يمكنه أن يفرضها على الطرفين المتنازعين، لا سيما على حفتر المصر على الانخراط في الانتخابات الرئاسية، ومجلس الدولة ومن ورائه قوى سياسية وعسكرية في غرب ليبيا، التي ترفض ذلك.

الكاظمي يوسّع مهام جهاز مكافحة الإرهاب... ويستفز حلفاء إيران

يتعرض رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي إلى هجوم منذ توسيعه عمل جهاز مكافحة الإرهاب في ما يتعلق بملف الفصائل المسلحة وموضوع استهداف الناشطين

بغداد ـ زيد سالم

يُضاعف رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي اعتماده على جهاز مكافحة الإرهاب في تنفيذ عمليات ومهمات مختلفة، خاصة داخل العاصمة بغداد، من المفترض أنها من تخصص قوات الجيش والشرطة. لكن الإخفاقات الأخيرة لتلك القوات في مواجهة تحدي وتهديدات الفصائل المسلحة زادت من الاعتماد على الجهاز الأمني المكلف تحديداً بمواجهة الجماعات المرتبطة بتنظيم «داعش»، وسابقاً «القاعدة». وتسبب هذا الاعتماد، بحسب مراقبين ونواب، في خلق نوع من التوتر والحساسية الجديدة بين القوى السياسية والفصائل المسلحة الحليفة لإيران من جهة، وبين قادة جهاز مكافحة الإرهاب، الذي يصنف بأنه الأكثر بعداً عن ضغوط القوى السياسية والجماعات المسلحة، ويحظى بدعم أميركي كبير من حيث التسليح والتدريب.

وبحسب مسؤول عراقي في بغداد، فإن العمليات التي نفذها جهاز مكافحة الإرهاب، خلال الشهرين الماضيين، كان أكثر من 40 في المائة منها في بغداد وضواحيها، وتتعلق بعمليات تأمين المناطق الحيوية والمهمة، مثل المطار والمنطقة الخضراء التي تضم السفارة الأميركية، بالإضافة إلى بعثات دبلوماسية أخرى، فضلاً عن عمليات اعتقال وضبط متورطين بالفساد، وملاحقة ما يعرف بخلايا الكاتيوشا، وأيضاً المتورطين بخطف ناشطين واستهداف الأرتال التابعة للتحالف الدولي. وأقر «بتوسعة عمل ومهام قوات جهاز مكافحة الإرهاب في ما يتعلق بملف الفصائل المسلحة والجماعات التي تتحدى الدولة عبر استهداف المصالح الأميركية وقوات التحالف، وكذلك ملف استهداف الناشطين، بسبب النفوذ الذي تمتلكه الفصائل داخل صفوف القوات النظامية، والتي عادة ما تؤدي إلى تسريب معلومات تتسبب بإفشال الكثير من المهمات».

ووفقاً للمسؤول، فإن القوة الرديفة لجهاز مكافحة الإرهاب، من ناحية اعتماد الحكومة عليها، هي وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الداخلية بقيادة اللواء أحمد أبو رغيف. وكشف أن «القوتين كانتا في حالة إنذار عندما تم تطويق المنطقة الخضراء من قبل عناصر عدة مليشيات ليلة 26 إبريل/نيسان الماضي، بعد اعتقال القيادي في الحشد الشعبي قاسم مصلح، إذ يمكن اعتبارهما قوات صد لحماية الدولة». وبسبب هذا الاعتماد وإبراز تلك القوة من قبل رئيس الحكومة، أكد سياسيون ونواب ضمن تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، أن حكومة الكاظمي تزج بهذا التشكيل الأمني الخاص في «صراعات سياسية»، وفقاً لما قال عضو التحالف والنائب كريم عليوي لـ«العربي الجديد». وأضاف عليوي أن «على جهاز مكافحة الإرهاب أن يبقى بعيداً عن التوجهات السياسية، التي قد تقع فيها بعض أطراف الحكومة الحالية مع جهات أخرى، وأن يقف على مسافة واحدة من الجميع، لأن توريط الأجهزة الأمنية في الصراعات السياسية يؤدي على الأغلب إلى توتر بين قوات الجهاز مع الصنوف الأمنية والعسكرية الأخرى». وأوضح أن «عمل جهاز مكافحة الإرهاب، وفق القانون، هو أمني استخباراتي، ومن غير المقبول إدخاله في صراعات سياسية قد تضعف من قدراته البطولية التي عرفها العراقيون خلال السنوات الماضية».

توتر بين قادة الجهاز وقوى سياسية وفصائل حليفة لإيران

إلا أن المتحدث باسم جهاز مكافحة الإرهاب صباح نعمان قال، لـ«العربي الجديد»، إن «الجهاز لا يمثل ذراعاً سياسياً لأي جهة حزبية، ووظيفته تحقيق الأمن للعراقيين من خلال محاربة التنظيمات الإرهابية وتجفيف منابع تمويل هذه التنظيمات». وأضاف أن «الجهاز بعيد عن المحاصصات الحزبية والسياسية. بالتالي، فإن قوات الجهاز تتبع أوامر القائد العام للقوات المسلحة، وتشترك في العمليات الأمنية والعسكرية النوعية التي تخدم مصلحة الشعب العراقي، ولا تخرج عن القانون الخاص بجهاز مكافحة الإرهاب. وحين تنتشر قواتنا داخل المدن، فتكون بأوامر من القائد العام، وبالتالي نحن لا نعمل إلا لصالح القانون والحكومة».

وتأسس جهاز «مكافحة الإرهاب» في 2006 كقوة خاصة لتتبع الخلايا الإرهابية وكبار قياداتها بتنظيم «القاعدة» آنذاك، وتتبع مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وهو رئيس الحكومة. وبعد الجهاز القوة العراقية الأكثر تنظيماً وشدة في مواجهة التحديات الأمنية، كما أنها شاركت في عمليات تحرير المدن المحتلة من قبل تنظيم «داعش». وتعتبر وفق تقارير عسكرية دولية واحدة من أفضل القوات الخاصة في الشرق الأوسط، لا سيما أنها تتلقى تدريبات من قبل خبراء أجانب، وتحديداً أميركيين. وبات الجهاز، الذي يديره حالياً عبد الوهاب الساعدي، الذراع الأمنية الأولى لدى حكومة الكاظمي في مواجهة الفصائل المسلحة، لأسباب ترتبط غالبيتها بكونه الأكثر انضباطاً والأبعد عن تأثير الفصائل المسلحة النافذة في العراق، وفقاً لمراقبين.

بدوره، أكد الخبير الأمني اللواء الركن المتقاعد عماد علو أن جهاز مكافحة الإرهاب «على ارتباط وظيفي وقانوني برئيس الوزراء بشكل مباشر. وكونه لم يؤسس بطريقة المحاصصة الحزبية والطائفية، التي سارت عليها باقي التشكيلات العسكرية والأمنية، فهو يتعرض بين فترة وأخرى إلى حملات إعلامية لتشويه صورته. وتقود بعض الأحزاب هذه الحملات، لأنها تسعى للاستحواذ على مناصب داخل الجهاز». وأوضح، لـ«العربي الجديد»، أن «ما يزيد من اعتماد الحكومة العراقية الحالية عليه، هو أن الجهاز أكثر مهنية واحترافية من غيره. كما أن المنتسبين له، من ضباط وجنود، منسجمين مع فكر الدولة ومشاريع المواطنة والوطن، على خلاف بعض أجزاء الصنوف العسكرية الأخرى، التي تندرج من أصول عقائدية وسياسية، ناهيك عن أن بعضها يؤمن بأجندات من خارج حدود العراق».

ليبيا: خلافات القاعدة الدستورية تحيي الانقسامات

شرق غرب

الأردن: الحكم بقضية «الفتنة» اليوم

تصدر محكمة أمن الدولة الأردنية، اليوم الإثنين، حكمها في القضية المعروفة بـ«قضية الأمير حمزة» أو «قضية الفتنة»، والتي يُحاكم فيها الشريف حسن بن زيد، والرئيس الأسبق للديوان الملكي باسم عوض الله، بتهمة «التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في المملكة»، و«القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر». وذكر محامي الدفاع عن عوض الله، محمد العفيف، أن جلسة اليوم ستكون علنية.

(العربي الجديد)

ملك السعودية وسلطان عُمان يبحثان تعزيز التعاون

بحث الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، أمس الأحد، مع سلطان عمان هيثم بن طارق (الصورة)، سبل تعزيز وتطوير التعاون المشترك بين البلدين، وذلك خلال زيارة الأخير إلى المملكة. وجرى اللقاء في قصر نيوم، شمال غربي السعودية. وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية، أن الملك سلمان وسلطان عُمان، عقدا جلسة مباحثات بحضور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، كما شهد اللقاء مراسم التوقيع على مذكرة تأسيس مجلس تنسيقي بين البلدين.

(الأناضول)

شروط السلطة لاستئناف التفاوض مع الاحتلال

كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية «12» عن قائمة مطالب قالت إن السلطة الفلسطينية ستطرحها على الولايات المتحدة كشروط لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. وتتضمن القائمة إعادة فتح مؤسسات فلسطينية شرقي القدس، واستعادة الوضع القديم في المسجد الأقصى، بالإضافة إلى إخلاء منازل الفلسطينيين في القدس وإطلاق سراح أسرى، ووقف توسيع المستوطنات في الضفة وإخلاء بؤر استيطانية، ووقف اقتحامات الاحتلال لمدن الضفة.

(العربي الجديد)

تقديرات إسرائيلية: الحرب مع «حزب الله» مسألة وقت

رات مصادر عسكرية إسرائيلية، أن اندلاع حرب ثالثة مع «حزب الله» اللبناني، بات مسألة وقت، في أعقاب تدهور الوضع الاقتصادي ومظاهر تفكك منظومة الحكم في لبنان. ونقل موقع «والله» عن مصادر أمنية في تل أبيب، قولها إن ما يقاقم الأمور أن الواقع الجديد يسمح لإيران بتعزيز نفوذها في لبنان، مضيفة أن ذلك يأتي في ظل مواصلة «حزب الله» تطوير صواريخ دقيقة والتسلح بمنظومات دفاع جوي.

(العربي الجديد)

إندونيسيا: مقتل مسلحين يرتبطان بـ«داعش»

أعلن الجيش الإندونيسي، أمس الأحد، قتل مسلحين يشتبه بارتباطهما بتنظيم «داعش»، وبقتل مزارعين في جزيرة سولاويزي. وقال قائد العملية المشتركة في القوات الإندونيسية، الجنرال ريشارد تامبوبولون، إن الرجلين، روكلي وأحمد غزالي، قتلا خلال مداهمة للجيش والشرطة في منطقة باريجي موتونغ في سولاويزي الوسطى، مضيفاً أن قوات الأمن لا تزال تبحث عن 7 أعضاء في المجموعة.

(أسوشييتد برس)

الغلاف

واجهت قوات الحكومة اليمنية، سريعاً، انتكاسة في معركة البيضاء ضد الحوثيين، التي فتحتها لتخفيف الضغط عن جبهة مأرب، وهي معركة قد تتحول إلى بؤرة استنزاف جديدة لكلا الطرفين، لما تحمله من تعقيدات

معارك البيضاء

بؤرة استنزاف جديدة في حرب اليمن

زكريا الكمالي

منذ أكثر من عام، سلّمت الحكومة اليمنية مقاليد المعركة لجماعة الحوثيين، لتتحكم فيها صعوداً وهبوطاً. وعندما قرّرت إشعال جبهة إضافية، لتخفيف الضغط عن مدينة مأرب النفطية التي تتوالى عليها هجمات الجماعة، استحدثت الحكومة بؤرة قتال جديدة في محافظة البيضاء، يُخشى أن تتحول إلى حرب استنزاف أخرى، على غرار ما يجري في مأرب، خصوصاً بعدما تمكنت جماعة الحوثيين من استرداد المواقع التي خسرتها سريعاً. وخلال فترة قياسية، استطاعت المقاومة الشعبية في البيضاء، مسنودة بكتائب من ألوية العمالقة السلفية، الوافدة من يافع، خطف الأنظار، بعد تحقيق مكاسب ميدانية واسعة في عدد من مديريات البيضاء، خصوصاً تلك المتاخمة لمحافظة لحج، جنوبي اليمن. ونظراً لعنصر المباغتة الذي اتّسمت به، كان بمقدور معركة البيضاء أن تحقق مكاسب عسكرية وسياسية ثمينة للحكومة، لو أنها كانت مدروسة بالشكل الذي يجب أن تكون عليه، لكن الارتجال الذي سيطر على مجريات القتال، وعدم وجود تكتيكات عسكرية احترافية، قاد إلى انتكاسة سريعة، بعد اندفاع جماعة الحوثيين لاستعادة ما خسرته من مواقع.

لا تمتلك البيضاء، الواقعة جنوبي شرق صنعاء، أي ثروات طبيعية كتلك المتواجدة في مأرب وشبوة المجاورتين، لكن الاستيسال الحوثي لاستعادة المواقع التي فُحرت مجاميعهم منها، يكشف الأهمية الجغرافية التي تتمتع بها المحافظة، التي يُنظر إليها على أنها مفتاح للتوغل نحو محافظات مختلفة، شمالاً وجنوبا. وخلال الفترة الماضية، استفادت جماعة الحوثيين من البيضاء في تضييق الخناق على مأرب، وعبر أراضيها، تمكنت بالفعل من إحكام قبضتها على مديريتي رحبة وماهلية، ومنطقة قانية، وتهديد جبال مراد، التي كانت من أهم الخطوط الدفاعية الجنوبية للمحافظة النفطية.

وخلافاً للأبعاد العسكرية الهامة التي تمنحها محافظة البيضاء للطرف المسيطر، كانت المخاوف الحوثية من الانعكاسات السياسية للتصعيد العسكري من جانب الحكومة الشرعية، حيث أعلنت الجماعة على لسان متحدثها الرسمي، محمد عبد السلام، أن التحالف السعودي يواجه في البيضاء وغيرها «واقعاً يستحيل تجاوزه مهما حاول»، في إشارة إلى محاولة إخضاعهم بالخيار العسكري.

ما الذي حدث؟

عقب اشتداد الهجمات الحوثية في الأطراف الغربية لمحافظة مأرب، منذ مطلع العام الحالي، تصاعدت الانتقادات من داخل منظومة الشرعية لطريقة إدارة المعركة ضد الجديد». «انخرطت المقاومة الشعبية مع الوية العمالقة وكتيبة من اللواء 119 التابع لمحور البيضاء والمرابط حالياً في مأرب بالمعركة، وكان الهدف الرئيسي قطع طريق مكيراس، من أجل عزل الحوثيين وقطع خطوط إمدادهم عن ثلاث مديريات، لكن المعركة خُمّلت بُعداً أكبر».

تدرك جماعة الحوثيين جيداً الأهمية التي تحتلها محافظة البيضاء، ولذلك دفعت بكامل أوراقها لاستعادة المواقع التي كانت قد خسرتها أواخر الأسبوع الماضي، على الرغم من أن التقدم الكبير كان في مناطق الجوي أو الدعم اللوجستي. وفيما أشار إلى أن ما يقدمه التحالف يساهم في الصمود الحاصل بمأرب، إلا أنه أكد في المقابل أن ذلك «ليس الطريق الأكيد للنصر»، خصوصاً أن ذلك حاصل منذ ست سنوات، والحصيلة واضحة كانت هذه هي المرة الأولى التي يخرج فيها مسؤول رفيع في الحكومة الشرعية لتوجيه انتقادات من هذا النوع، خصوصاً عندما قال إن ما يجري «دليل على اضطراب في الرؤى لحاضر ومستقبل اليمن»، ولا يوحي باستثمار الدعم السعودي والإقليمي والدولي لصالح المعركة. وأثمرت اللهجة الحادّة التي ظهر بها بن دغر على غير العادة، في ظهور عملية أطلق عليها اسم «النجم الثاقب»، وتهدف إلى استعادة البيضاء من جماعة الحوثيين وإرباك هجومها الانتحاري على مأرب، في مقابل منح الشرعية ميزة مفقودة، وهي التحكم في زمام المعارك.

وفقاً لمصدر عسكري في وزارة الدفاع اليمنية، فقد بدأت قيادة الجيش الوطني بالإشراف على المعركة، بعدما جمعت بعض الوحدات والكتائب المرابطة في البيضاء، من أجل مناقشة احتياجاتهم، وذلك بناء على توجيهات من نائب الرئيس اليمني، الجنرال علي محسن الأحمر، المسؤول الأول عن إدارة المعركة في المحافظات الشمالية ضد الحوثيين. وقال المصدر لـ«العربي الجديد»: «انخرطت المقاومة الشعبية مع الوية العمالقة وكتيبة من اللواء 119 التابع لمحور البيضاء والمرابط حالياً في مأرب بالمعركة، وكان الهدف الرئيسي قطع طريق مكيراس، من أجل عزل الحوثيين وقطع خطوط إمدادهم عن ثلاث مديريات، لكن المعركة خُمّلت بُعداً أكبر».

تدرك جماعة الحوثيين جيداً الأهمية التي تحتلها محافظة البيضاء، ولذلك دفعت بكامل أوراقها لاستعادة المواقع التي كانت قد خسرتها أواخر الأسبوع الماضي، على الرغم من أن التقدم الكبير كان في مناطق ثانوية قليلة الأهمية، وليس في مناطق استراتيجية، مثل طريق مكيراس.

ونظراً أيضاً للطبع الإعلامي الذي رافق المعركة والمكاسب السهلة التي تحققت في وقت قياسي، شعرت الحكومة اليمنية بحالة من الزهو، عندما تحدثت عن «تطورات متسارعة في البيضاء»، كانت تعتقد أنها ستنتج في تغيير المعادلة العسكرية، خصوصاً لما تتمتع به البيضاء من موقع استراتيجي فريد، سواء في تأمين ظهر مأرب، أو قطع إمداد الحوثيين إلى مديرية مكيراس وتأمين محافظة البيضاء ولحج. وخلافاً للنشوة الحكومية، لم تعلن جماعة الحوثيين عن شنّ هجوم مضاد داخل البيضاء إلا بعد تنفيذ عمليتين عسكريتين في مديريتي الزاهر والصومعة. وفجر الخميس الماضي، كانت عناصرها تستعيد بالفعل مركز مديرية الزاهر، بعد حرب شوارع مع المقاومة الشعبية. وارجعت مصادر عسكرية وقبلية لـ«العربي الجديد» الانتكاسة التي حصلت إلى قصور في إدارة المعركة من قبل القائمين عليها، والذين تغلب عليهم القيادات السلفية، سواء من مقاومة آل حميقان أو الوية العمالقة القادمة من يافع أو الساحل الغربي. وقالت المصادر: «من الواضح أنه لم يتم ترتيب أي نسق دفاعي في المعركة، بعد السيطرة البيضاء إلا بعد تنفيذ عمليتين عسكريتين في مديريتي الزاهر والصومعة. وفجر الخميس الماضي، كانت عناصرها تستعيد بالفعل مركز مديرية الزاهر، بعد حرب شوارع مع المقاومة الشعبية. وارجعت مصادر عسكرية وقبلية لـ«العربي الجديد» الانتكاسة التي حصلت إلى قصور في إدارة المعركة من قبل القائمين عليها، والذين تغلب عليهم القيادات السلفية، سواء من مقاومة آل حميقان أو الوية العمالقة القادمة من يافع أو الساحل الغربي. وقالت المصادر: «من الواضح أنه لم يتم ترتيب عمليّاتها لاستعادة المواقع التي استردها الحوثيون أواخر الأسبوع الماضي، مستفيدة من تعزيزات بشرية سلفية قدمت من لحج وأسلحة من التحالف السعودي، لكن مصادر مطلعة على سير المعركة، قلّلت من احتمال حدوث تحول سريع في خريطة السيطرة على الأرض، مشيرة إلى أن التعزيز القادم ليس احترافياً بالصورة التي يمكن التعويل عليه في تنفيذ اشتباك فوري وقلب موازين المعركة كما تفعل الجيوش النظامية العالمية المزودة بالمروحيات وإحداثيات المعركة.

ووفقاً للمصادر، يحتاج المقاتلون القادمون من يافع إلى أيام عدة من أجل فهم طبيعة الأرض الجديدة عليهم، وخطوط الإمداد والتسليح والتغذية، ولن يكون في مقدورهم الصمود، سوى في حالة العودة إلى أرض صلبة، وبناء متاريس دفاعية في المناطق التي تحت أيديهم، وكذلك حقول الغام تمنع الحوثيين من إحراز أي تقدم في مواقعهم.

وعلى الرغم من هذه النظرة التي يغلب عليها التشاؤم، وهي الأقرب للواقع، لم تفقد المقاومة الشعبية الأمل بعد في استعادة زخم المعركة الذي كان قد ظهر أواخر الأسبوع الماضي، خصوصاً بعد تجاوز ما وصفته بـ«الإرباك البسيط» في مركز مديرية الزاهر. وفيما أشار مصدر في مقاومة آل حميقان لـ«العربي الجديد»، إلى أن جبهات الحازمية ومديرية البيضاء وقرى العيوف لا تزال بالوتيرة الهجومية ذاتها منذ بدء المعركة، لفت إلى أن تحريك باقي جبهات البيضاء، خصوصاً ناطع والعبدية، بالتزامن مع مديرية البيضاء، سيُحدث فارقاً في مسار المعركة ضد الانقلاب الحوثي ويقلب الموازين.

مستقبل المعركة

لا يمكن التنبؤ بمستقبل معركة البيضاء المعقدة التي أنهت أسبوعها الأول، لكن الأبعاد السياسية والعسكرية التي تحملها، تشير إلى أنها قد تتحول إلى مسرح جديد للأعمال القتالية، يشابه ما يجري في مأرب منذ أكثر من عام.

وتتداخل التعقيدات التي تشوش على مصير المعركة. ففي حين تبدو المقاومة الشعبية غير متكافئة مع جماعة الحوثيين عدداً وعتاداً، تقف القوات الحكومية المرابطة في مأرب وشبوة، في موقف لا تحسد عليه، ولا يسمح لها بالاستغناء عن بعض مواقعها التي يتربص بها الحوثيون والانفصاليون، والانتقال إلى جبال البيضاء. ويرى خبراء عسكريون، أن الجيش اليمني لم يجن أي فوائد حتى الآن من معركة البيضاء، حيث لا تزال معارك مأرب جارية بذات الوتيرة، بعدما لجأت جماعة الحوثيين لتعزيز مواقعها في مديرية الزاهر خلال الأيام الماضية من مجاميعها المتواجدة في مديريتي رحبة والجوبة الخاملتين جنوبي مأرب، وليس من صرواح ومدغل ورغوان.

ونظراً لقدرة الحوثيين على حشد مقاتلين جدد إلى البيضاء، سواء من قبائل المحافظة نفسها أو محافظة ذمار المجاورة، بما يضمن لهم الاحتفاظ بموقفهم العسكري في مأرب، رجحت مصادر عسكرية أن تتحول جبهة البيضاء إلى بؤرة استنزاف جديدة للمليشيات الحوثية والمجاميع السلفية، سواء من قبائل شبوة أو تلك الوافدة من يافع في محافظة لحج. وبدأت المقاومة الشعبية بالفعل، مطلع الأسبوع الحالي، بالتموضع في موقع الدفاع لصد الهجمات الحوثية على مناطق الحجز في مديرية الزاهر، ومناطق مديرية البيضاء، التي تحمل اسم المحافظة ذاته، وتقول إنها تحافظ على مكاسبها المحققة في مديرية الصومعة.

وتمتاز مديريات البيضاء بتضاريس جبلية وعرة تجعلها أرضاً خصبة لاحتضان حرب عصابات ومعارك استنزاف طويلة الأمد. وعلى الرغم من الحديث الحوثي عن انتصارات على ما يصفونهم بـ«القاعدة» و«داعش» في جبهة الزاهر، إلا أن الجماعة تعي خطورة الفخ الذي يُرتب لها، ولا تريد المجازفة أكثر.

مساء الجمعة الماضية، وصف القيادي الحوثي المعين نائباً لوزير الخارجية، حسين العزي، أبناء يافع الذين يقاتلون في البيضاء بـ«الإخوة الكرام»، ودعاهم إلى عدم التضحية بشبابهم من أجل من أسماهم بـ«القاعدة وفاسدين ومرتزقة أوغاد». حاول القيادي الحوثي في تغريدة على «تويتر»، مغازلة قبائل يافع التي تتحدر منها ألوية العمالقة السلفية، قائلاً «نحن قوم لا نعتدي على أحد ولا نريد الشر لأحد، ولكن من يؤذينا أو يعتدي علينا أو على أي مواطن في المساحات المحررة من أرض الوطن، فلا يلومنّ إلا نفسه»، في إشارة للمساحات الخاضعة أصلاً لسيطرة الجماعة.

وإذا ما توقف الدعم المقدم من قبائل يافع للبيضاء، فمن المؤكد أن جماعة الحوثيين ستبدأ بهجمات انتقامية أكثر قسوة على قبائل الزاهر وال حميقان التي احتفت خلال الأيام الماضية بالانتصارات الميدانية ضد الحوثيين، ما سينعكس بالطبع على الطموحات السياسية للحكومة التي كان سقفها قد ارتفع هو الآخر، وشعرت أنها باتت تمتلك المفاتيح التي تجبر خصومها على تقديم تنازلات في الملف السياسي.

كان هدف الحكومة تخفيف الضغط عن جبهة مأرب (فرانس برس)

تهديدات شمالاً وجنوباً

تمنح السيطرة على محافظة البيضاء، جماعة الحوثيين، القدرة على إدارة المعركة نحو محافظات يمنية مختلفة شمالاً وجنوبا. وعلى الرغم من الاكتفاء بالتمركز في مواقع محددة منذ العام 2015، إلا ان استمرار التواجد في تلك المناطق، خصوصا مديرية مكيراس، منح الحوثيين، ميزة تهديد محافظتي ابين وشبوة. واذا ما استطاعت الجماعة السيطرة على كامل مديرية الزاهر، فسيكون بمقدورها تهديد محافظة لحج ايضا.

سيطر الارتجال من جانب قوات الحكومة على مجريات القتال

يعي الحوثيون خطورة المعركة ولا يرغبون بالمجازفة

تقرير

قلق من تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الضفة الغربية

يرى حقوقيون فلسطينيون أن السلطة التنفيذية تتغول على صلاحيات السلطة القضائية، ما جعل أدوات الرقابة ومؤسسات العدالة تتحول إلى أدوات للانتهاكات

رام الله ـ **فاطمة مشعلة**

يبدي حقوقيون فلسطينيون قلقهم من تدهور حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بعدما وثقت منظمات حقوقية عدة حالات من الضرب المبرح الذي تعرض إليه المتظاهرون والمعتقلون، على يد عناصر من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خلال قمع الاحتجاجات التي بدأت بعد مقتل المعارض السياسي نزار بنّات في 24 يونيو/حزيران الماضي. ومن بين الانتهاكات الإضافية التي رُصدت السحل والتحرش بالمتظاهرات والصحافيات وتهديدهن، وتعذيب في المعتقلات ومراكز التوقيف ورش رذاذ الفلفل. كما وثقت المؤسسات سلوك أفراد يلزي المدني هاجموا المتظاهرين ونزعوا هواتفهم، تزامناً مع حملة «تضليل» على وسائل التواصل الاجتماعي ضد المتظاهرين والصحافيين.

يوضح المستشار القانوني لمؤسسة الحق الفلسطينية أشرف أبو حبية لـ«العربي الجديد»، أن عشرات الشكاوى وصلت إلى المؤسسة من المتظاهرين وعائلاتهم وصحافيين ونشطاء ومواطنين، معربين عن خشيتهم التعرض لما هو أسوأ. ويقول أبو حبية إن «أغلب الشكاوى التي تلقتها المؤسسة، تتعلق بانتهاكات تعرض إليها صحافيون ونشطاء خلال التجمعات السلمية التي أعقبت مقتل الناشط نزار بنات، أو تلك التي تتعلق باستدعاءات الأجهزة الأمنية، التي تشير العديد من الدلائل إلى استهداف أفرادها، وبعضهم بالزي المدني، للمتظاهرين، ما استدعى تقديم بلاغ جزائي للنائب العام». ويؤكد أن اعتداءات الأجهزة الأمنية على المتظاهرين تخالف قانون خدمة قوى الأمن، كما أن التخفي بالزي المدني يُربك المواطنين في التعامل مع هذا المشهد، كما يُربك المؤسسات الحقوقية للإمساك بدلائل علاقة هؤلاء الأفراد بالأجهزة الأمنية.

ودانت أكثر من 100 منظمة حقوقية فلسطينية وعربية ودولية، آخرها منظمة العفو الدولية، ممارسات الأجهزة الأمنية بحق المتظاهرين والمعتقلين عقب مقتل بنات. ويقول الحقوقي والخبير القانوني عصام عابدين، لـ«العربي الجديد»، إن «تلك الممارسات تمت دون رادع أو محاسبة من رئيس الحكومة محمد اشتية، أو أدوات الرقابة ومؤسسات العدالة في النيابة والقضاء، التي تحولت إلى أدوات للانتهاكات بدلاً أن تكون ملجأ للمواطنين». ويؤكد أن ما سبق يجعل حالة الانهيار التي يعيشها الفلسطينيون تحاصرهم من كل مكان.

ويعتبر عابدين أن «أجهزة العدالة فقدت شرعيتها الدستورية، لأنها فشلت في حماية حقوق وكرامة الفلسطينيين. كما أن انضمام فلسطين لاتفاقيات الدولية يفتح مسارات مهمة أمام الفلسطينيين لمحاسبة الجناة دولياً بموجب هذا الانضمام، وعليه يجب أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور أكثر فعالية لتعرية الانتهاكات (الجرائم)، خاصة المنهجية، ومحاسبة مرتكبيها على مستوى آليات الأمم المتحدة والقضاء الدولي، بحثاً عن الإنصاف الدولي، بعد أن فشلت العدالة الفلسطينية، بل قبلت أن تكون أداة لتغطية الجرائم المنهجية التي لا تسقط بالتقادم».

ويرى حقوقيون أن السلطة التنفيذية ما زالت تتغول على صلاحيات السلطة القضائية، ما يسمح بالاعتقالات والتنكيل بالمتظاهرين وعائلاتهم والمدافعين عنهم، وهو ما يؤكده القاضي السابق في المحكمة العليا الفلسطينية قبل إحالته إلى التقاعد القسري رائد عصفور لـ«العربي الجديد». ويوضح عصفور: «لم تتوجه النيابة العامة الفلسطينية إلى مسرح جريمة قتل نزار بنات ولم تقم بدورها، وأحيلت القضية إلى لجنة تحقيق، ولا يجوز ذلك بحكم القانون، في ظل وجود جسم قانوني مُختص، وهي النيابة العامة، التي تعطي إذنها للطب الشرعي بتشريح الجثمان لكن ذلك تم بقرار من رئيس الوزراء، في مخالفة واضحة لقانون الإجراءات الجزائية، وبعدها توقف النيابة المدنية المنهمين بالقتل وتحقق معهم، قبل إحالتهم للنيابة العسكرية، ثم للقضاء العسكري، لمحاكمتهم».

ويتابع عصفور أن «النيابة العامة، وهي مدخل الإحالة للقضاء، تخضع لأوامر المستوى السياسي والأمني. ومن ذلك حالة قمع المتظاهرين والمعارضين السياسيين للسلطة، وتفسير النصوص القانونية في غير مواضعها، وتوقيف المنهمين بالذم والقدح وإثارة النعرات الطائفية، ثم تمديد التوقيف بحجة التحقيق الذي لا يلزم لجنة تحقيق، ولا يجوز ذلك بحكم القانون، في ظل وجود جسم قانوني مُختص، وهي النيابة العامة، التي تعطي إذنها للطب الانتهاكات، ومساءلة مرتكبيها محلياً ودولياً. ويقول إن «أية مخارج تستثني الانتخابات العامة المتزامنة، والإصلاحات في الأمن ومنظومة العدالة، لن تجدي نفعاً». ويرى حقوقيون أن السلطة التنفيذية ما زالت تتغول على صلاحيات السلطة القضائية، ما يسمح بالاعتقالات والتنكيل بالمتظاهرين وعائلاتهم والمدافعين عنهم، وهو ما يؤكده القاضي السابق في المحكمة العليا الفلسطينية قبل إحالته إلى التقاعد القسري رائد عصفور لـ«العربي الجديد». ويوضح عصفور: «لم تتوجه النيابة العامة الفلسطينية إلى مسرح جريمة قتل نزار بنات ولم تقم بدورها، وأحيلت القضية إلى لجنة تحقيق، ولا يجوز ذلك بحكم القانون، في ظل وجود جسم قانوني مُختص، وهي النيابة العامة، التي تعطي إذنها للطب الشرعي بتشريح الجثمان لكن ذلك تم بقرار من رئيس الوزراء، في مخالفة واضحة لقانون الإجراءات الجزائية، وبعدها توقف النيابة المدنية المنهمين بالقتل وتحقق معهم، قبل إحالتهم للنيابة العسكرية، ثم للقضاء العسكري، لمحاكمتهم».

عصفور: النيابة العامة تخضع للمستوى السياسي والأمني

دلائل على مهاجمة أمنيين بالزي المدني المتظاهرين (عباس مومني/فرانس برس)

خاص

فصائل غزة تدرس الرد التدريجي على قيود الاحتلال

في إطار خيارا تها للتعامل مع تمنت الاحتلال الإسرائيلي تجاه تخفيف القيود على غزة، تتجه الفصائل الفلسطينية نحو رد تدريجي

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

منذ انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في 21 مايو/أيار الماضي، تغيّر شكل التعامل الإسرائيلي مع القطاع، إذ بات الاحتلال يربط الملفات ببعضها، في محاولة لخفض سقف مطالب المقاومة الفلسطينية من عملية تبادل الأسرى المقبلة من جهة، وإعادة إعادة الإعمار من جهة ثانية.

وتراقب الفصائل والفلسطينيون في القطاع الواقع الميداني عن كثب، في ظل المماطلة الإسرائيلية والتسويف، واشتراط حل ملف الجنود الأسرى لدى «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، من أجل «فكفكة» الأزمات المعيشية والإنسانية في القطاع المحاصر منذ عام 2006. وتسود حالة من الإحباط والغضب المتصاعد صفوف المواطنين في غزة نتيجة السلوك الإسرائيلي الأخير، وعرقلة إدخال البضائع، وعمليات الاستيراد والتصدير عبر معبر كرم أبو سالم، المنفذ التجاري لغزة، بالإضافة إلى عرقلة وصول المنحة المالية القطرية للفقراء، وتعطل مشاريع إعادة الإعمار.

وترفض الحكومة الإسرائيلية برئاسة نفتالي بينت العودة إلى التفاهمات التي كانت سائدة قبل 11 مايو الماضي، والتي نتجت عن تدخل وسطاء مصريين وقطريين وأمميين عقب مسيرات العودة وكسر الحصار الحدودية، على اعتبار أن تلك الفترة قد انتهت، وأنها ستبحث عن خيارات أخرى للتعامل مع القطاع، لا سيما الملف المالي في محاولة لإعاقة وصول الدعم إلى حركة «حماس». وفي 2018، توصل الوسطاء إلى مجموعة من التفاهمات بين فصائل غزة والاحتلال الإسرائيلي، والتي كانت تنص على إدخال الأموال للأسر الفقيرة، وتنفيذ مشاريع استراتيجية، وحل أزمات المياه والكهرباء، وتنفيذ مشاريع لتشغيل الشباب، وإنشاء مدن صناعية، وتوسعة مساحة الصيد، إلا أن ما نفذ من هذه التفاهمات لا يرقى إلى الحد الأدنى من المطلوب.

ويبدو الموقف الفصائلي منحصراً في خيارات الرد على السلوك الإسرائيلي الذي يماطل في رفع القيود المفروضة على القطاع، ويشترط إنجاز ملف الجنود الأسرى، للحديث عن أي تغيير في التعامل مع غزة، وهو ما ترفضه فصائل المقاومة، لا سيما «حماس». ووفقاً لمصادر فصائلية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن الفصائل في غزة درست استئناف مسيرات العودة بجميع أدواتها خلال الفترة المقبلة، وكانت النية أن تستأنف عقب عيد الأضحى في 20 يوليو/تموز الحالي، إلا أنه لم يتم التوصل لقرار نهائي بشأن ذلك، وترك الأمر لمزيد من المشاورات ولأفساح المجال أمام الوسيط المصري للتدخل. وبحسب المصادر فإن الفصائل اتفقت على التدرج في التعامل مع السلوك الإسرائيلي في حال لم ينجح الوسيط المصري في إيجاد حلول للقيود المفروضة على القطاع، إذ سيتم اللجوء للأدوات ذات الطابع الشعبي والسلمي، مع إبقاء الخيار العسكري مطروحاً على الطاولة.

ويقول القيادي في حركة «حماس» محمود مرداوي إن المماطلة الإسرائيلية الحاصلة تستهدف كسر صورة الانتصار العسكري الذي حققته المقاومة على الأرض، وتعزيز حالة الغضب في صفوف الحاضنة الشعبية لها في القطاع. ويوضح مرداوي، لـ«العربي الجديد»، أن الاحتلال يبحث هو وحلفاؤه في المنطقة عن خيارات من شأنها أن تضعف المقاومة، وتعزز من مكانة اللاعبين الآخرين في المشهد السياسي، لا سيما الذين يتبنون برنامجاً سياسياً مضاداً لبرنامج المقاومة. ويؤكد القيادي في حركة «حماس» أن الاحتلال يجهوده، وبجهود من يتحالفون معه في الإقليم، يحاول المماطلة في كسر القيود المفروضة على غزة، إما بمحاولة ربط ذلك بملف الجنود الأسرى لدى «القسام»، أو خلق ذرائع أخرى تعيق فرصة الحياة الكريمة للفلسطينيين. ويشدد على أن هذه المعادلة المتمثلة في المماطلة والتسويف ستسقط كما سقطت في السابق.

ومنذ انتهاء العدوان الأخير في مايو، يقتصر عمل المنفذ التجاري الوحيد للقطاع على إدخال السلع والمواد التموينية الأساسية، وبعض المواد المرتبطة ببعض الصناعات الغذائية فقط.

من جانبه، يؤكد القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي» خضر حبيب أن هناك حوارات فصائلية متواصلة، واتفاق على التدرج في التعامل مع السلوك الإسرائيلي المرتبط بالواقع المعيشي في القطاع، عبر استخدام الأدوات الشعبية كخطوة أولى للضغط على الاحتلال. ويقول حبيب، لـ«العربي الجديد»، إن استمرار المماطلة الإسرائيلية سيدفع لاعتماد الوسائل الشعبية في المرحلة الأولى، عبر تفعيل مسيرات العودة وفعاليات الإرباك الليلي، وفي حال عدم الاستجابة سيتم اللجوء إلى خيارات أشد خشونة للضغط على الحكومة الإسرائيلية.

ولا ينفي القيادي في «الجهاد الإسلامي» وجود نقاشات فصائلية ونية لإعادة إطلاق مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار، المتوقفة منذ أكثر من عام ونصف العام، إلا أن الفصائل لم تتوافق بشكل نهائي على الآلية أو الموعد النهائي لاستئناف المسيرات. وبحسب حبيب فإن الفصائل الفلسطينية تتابع مع الوسيط المصري الاتصالات من أجل محاولة فك العُقد التي يضعها الاحتلال، محملاً إسرائيل المسؤولية الكاملة عن أي تصعيد مستقبلي.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي تيسير محيسن أن الحكومة الإسرائيلية تريد استعادة التحكم في العلاقة مع غزة، كون قواعد الاشتباك التي كانت قائمة في السابق، تغيرت بشكل نوعي بعد المعركة الأخيرة. ويقول محيسن، لـ«العربي الجديد»، إن القيادة السياسية الجديدة لدى الاحتلال وقيادة الجيش وجدت نفسها أمام خسارة على أكثر من صعيد، منها الداخلي ومنها الاستراتيجي، والذي يتمثل في إضعاف صورة الجيش على الصعيدين الإقليمي والدولي وكسر الصورة النمطية عنه. ويعتقد محيسن أن استخدام أسلوب الضغط، وفرض القيود، والمماطلة في تخفيف الحصار لم يكن مستغرباً، لا سيما وأن العودة لاشتباك عسكري صعب بالنسبة للإسرائيليين حالياً. وبالرغم من السلوك الإسرائيلي الحاصل، وحالة المماطلة والتسويف، ورفض الاستجابة لمطالب الفصائل في غزة، فإن سيف الوقت لم يستنفد بعد، ومن الممكن تفكيك بعض الملفات العالقة في المرحلة الراهنة، سواء عبر إدخال الأموال القطرية أو ملف الإعمار وملف معبر كرم أبو سالم، وفق محيسن.

درست الفصائل في غزة استئناف مسيرات العودة (سعيد خطيب/فرانس برس)

يرفض الاحتلال العودة إلى تفاهمات ما قبل 11 مايو

تقرير

بالتوازي مع جهودها لاستصدار بيان من مجلس الأمن الدولي، يبدي مصر والسودان مرونة تجاه الدعوة الأفريقية لعقد جولة حوار حول سدّ النهضة خلال أسبوعين، فيما قد تستمر إثيوبيا في عملية الملء الثاني للسد حتى أغسطس/ آب المقبل متجاهلة كل التحذيرات

تستعد السلطات السودانية لإدارة أزمة المياه (إبراهيم حميد/فرانس برس)

سد النهضة

الاتحاد الأفريقي يجهّز لجولة مفاوضات جديدة

حراك شكري والمهدي

تحضر قضية سد النهضة على رأس جدول أعمال الزيارة التي بدأها وزير الخارجية المصري سامح شكري، أمس الأحد، إلى العاصمة البلجيكية بروكسل، للقاء مسؤولي الاتحاد الأوروبي. كذلك لن يغيب الملف عن المباحثات التي تجريها وزيرة الخارجية السودانية مريم الصادق المهدي في موسكو.

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن الاتحاد الأفريقي، ممثلاً بمفوضيته والكونغو الديمقراطية، الرئيس الحالي للاتحاد، خاطب كلاً من مصر والسودان وإثيوبيا خلال اليومين الماضيين، لدعوة الوفود الاستخبارية والدبلوماسية والفنية إلى جولة مفاوضات جديدة في كينشاسا، عاصمة الكونغو الديمقراطية، خلال الأسبوعين المقبلين على أقصى تقدير، قبل أن تعلن أديس أبابا الانتهاء من مرحلة الملء الثاني لسد النهضة بحلول الأسبوع الأخير من شهر يوليو/ تموز الحالي. ويهدف الاتحاد إلى تخصيص هذه الجولة، لحوار واسع بشأن كيفية استئناف المفاوضات، على أساس ما سبق الاتفاق عليه في جميع المفاوضات السابقة، وعلى رأسها مسوّدة اتفاق واشنطن التي وقّعتها مصر منفردة في ربيع 2020، على أن يُعاد التفاوض في عدد من النقاط في هذه المسوّدة دون المساس بجوهرها، وبما لا يعيد النقاش في المسائل التي حُسمت بالفعل. وأضافت المصادر أن اتصالات الاتحاد الأفريقي لا يمكن اعتبارها مبادرة جديدة، لكنها تأتي في إطار تنسيق ثنائي رفيع المستوى بين الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسيكيدي، والبيت الأبيض، مدعوماً باتصالات أخرى من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، والصين. وتهدف الخطوة إلى البناء على مشروع القرار الذي قدمته تونس، والذي لم يبتّ فيه مجلس الأمن الدولي حتى الآن رسمياً، والإسراع في تنفيذ فحواه، بالعودة السريعة إلى المفاوضات بخريطة طريق محددة لا تستغرق أكثر من 6 أشهر. وتريد الجهة الداعية تجنب أن يتطور الأمر في أروقة الأمم المتحدة إلى خلاف بين الدول التي تراهن عليها مصر والسودان والجامعة العربية، للضغط إلزامها باستئناف المفاوضات، كروسيا وكينيا، والهند التي جاء موقفها تحديداً محبطاً لمصر بعد تعهدات سابقة بالمساندة. لكن هذا الغضب لم يترجم في صورة عملية مساندة لمساعي مصر والسودان، ولا سيما مع ترابط مصالح عدد من الدول مع الصين وروسيا من جهة، ووجود إشكاليات خاصة تعرقل تعرض مجلس الأمن لقضية المياه العابرة للحدود، واتجاه الأمانة العامة للأمم المتحدة والأجهزة التنفيذية المعنية إلى أن التحرك الدولي في هذه الحالة يجب أن يكون محكوماً بوقوع الضرر الفعلي على مصر والسودان، الأمر الذي لم يحدث حتى اللحظة.

وشدّدت المصادر على أن من عناصر ضعف الموقف المصري والسوداني في هذه النقطة الإشكالية لدى شرحهما للدول الأخرى، أن المبدأ الثالث من اتفاق المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في مارس/ آذار 2015 لا يتحدث عن الضرر المحتمل، بل يلزم الجانب الإثيوبي بـ«اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن، خلال استخدامها للنيل الأزرق». ويتضمن المبدأ الثالث أنه «في حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فإن الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر، عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً». وتنفي جميع البيانات المقدمة من إثيوبيا، وكذلك المفوضيات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وقوع «ضرر ذي شأن» على المصالح المائية حتى الآن، بما يصعّب أكثر إمكانية القفز على الاشتراطات التي حدّدها اتفاق المبادئ لتخفيف أو منع الضرر أو التعويض عنه.

وفي السياق الفني للقضية، قال مصدر إثيوبي مطلع إنّ من الوارد استمرار الملء حتى شهر أغسطس/ آب المقبل، لزيادة كمية المياه المحتجزة من المياه لتتجاوز بالفعل 13 مليار متر مكعب، وهي كمية أقل بنحو نصف مليار مما كان مستهدفاً بالملء خلال العام الحالي، مع مراعاة استمرار تصريف المياه من فتحتي التدفق لوقت أطول، ريثما تتمكن السلطات من تعلية الممر الأوسط للسد بصورة مناسبة للكمية المذكورة.

«حصلت مصر والسودان على وعد من 3 دول كبرى بمجلس الأمن، بالسعي لإصدار بيان حال تعذر الاتصالات الأفريقية».

وأضافت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أنه في حال التمكن من تخزين نحو 7 مليارات متر مكعب بحلول الأسبوع الثالث من الشهر الحالي، والحفاظ على مستوى البحيرة في ظلّ زيادة الفيضان بنسبة تصل إلى 75 في المائة على ما كان في ذات التوقيت العام الماضي، فقد تجد إدارة المشروع هذا الوضع ملائماً لزيادة وقت التخزين، بالتوازي مع التعلية، وبما يمكنها من إضافة 6 مليارات متر مكعب أخرى خلال الشهر المقبل.

وأخطرت إثيوبيا دولتي المصب قبل ثلاثة أيام من انعقاد جلسة مجلس الأمن بأنها بدأت الملء الثاني فعلياً، بعد تجاوز منسوب الملء الأول المقدر بنحو 5 مليارات متر مكعب، وتعهدت بالاستمرار في تشغيل مضختي المياه إلى بحيرة سد الروصيرص حتى نهاية فترة الملء الثاني بتدفق يصل إلى 50 مليون متر مكعب يومياً لكلتا الفتحتين. وترى مصر والسودان أن هذه الكمية لا تفي باحتياجات دولتي المصب، ولا تكافئ متوسط تصرفات النيل الأزرق. وبعد انتهاء الملء الثاني، ستبدأ فترة مختلفة من التشغيل والتصرف في المياه لم تختبرها دولتا المصب من قبل، حيث ستبدأ إثيوبيا باستغلال المياه المخزنة في توليد الكهرباء، وفي الوقت ذاته سيسمح الممر الأوسط للسد بعد انتهاء المرحلة الحالية من التعلية بمرور ما يفيض عن مستوى البحيرة إلى وادي النيل.

يريد الاتحاد الأفريقي حواراً واسعاً لاستئناف التفاوض

خاص

مشاورات استخبارية مصرية - إيرانية في القاهرة

استقبلت القاهرة أخيراً وفداً استخبارياً إيرانياً، في محاولة لتحسين العلاقات مع طهران، وسط تحوّل طرأ على توجهات السياسة الخارجية المصرية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، عن مشاورات جرت أخيراً بين مصر وإيران، بهدف تحسين العلاقات بين البلدين، والتوصل إلى رؤى متقاربة بشأن عدد من الملفات الإقليمية تمنع التصادم، «في ظلّ سياسة خارجية مصرية جديدة تجاه كافة القوى الكبرى والدول في الإقليم، تقوم على عدم الدخول في أزمات بالوكالة عن أي طرف آخر، ومراعاة المصالح المصرية في المقام الأول»، على حدّ تعبير المصادر. وبحسب المصادر، فإنّ القاهرة استقبلت وفداً إيرانياً استخبارياً، الأسبوع الماضي، حيث التقى مع مسؤولين رفيعي المستوى في جهاز الاستخبارات العامة، لبحث مجموعة من الملفات ذات الحساسية بين البلدين، والتي ظلّت لفترة طويلة محل خلاف دائم وسبباً في تأزم العلاقات. وأشارت المصادر، إلى أن هذه المشاورات ليس الهدف منها تطبيع علاقات كاملة بين البلدين، ولكن إقامة علاقات متوازنة ضمن قنوات واضحة ودائمة، بهدف التنسيق الثنائي في القضايا المختلفة والمتعلقة بالجانبين، لمنع أي تضارب أو صدام.

وحول ما إذا كان ذلك التوجه قد يتسبب في غضب أطراف خليجية تربطها بمصر علاقات جيدة، مثل السعودية أو الإمارات على سبيل المثال، قالت المصادر إن تحولاً كبيراً طرأ على مخططي السياسة الخارجية المصرية الجدد في القاهرة أخيراً، وظهر توجه جديد بعدم تسليم مفاتيح العلاقات والمصالح المصرية لأي دولة أخرى مهما كانت العلاقات معها، مع توظيف أي علاقة في الإقليم لحساب المصالح المصرية، وتحقيق أكبر مكسب لها. وأكدت أن تراجع الضغوط الخليجية على القاهرة بسبب توقف الدعم المالي والاقتصادي من جانب القوى الخليجية، ساهم بشكل كبير في سعي الإدارة المصرية للحد من القيود التي فرضت عليها من جانب تلك القوى في أوقات سابقة، واستخدام أساليب مناورة، بحثاً عن إعادة نوع من التوازن لهذه العلاقات.

وكشفت المصادر أن التطور الأخير الذي طرأ على التصور المصري بشأن العلاقة مع إيران، جاء في ظل وجود رسائل سابقة من الجانب الإيراني لتطوير العلاقات، إلا أن القاهرة لم تعلق عليها، مشيرة إلى أن آخر تلك الرسائل جاء عبر القائم بالأعمال الإيراني في مصر، ناصر كنعاني، الذي أبدى تطلع بلاده لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، وتوافر إرادة سياسية قوية لدى بلاده لذلك. وأوضحت المصادر أن ذلك الأسلوب الجديد، يأتي نتاج تحالف متغيرات عدة، على رأسها إدارة جديدة معنية بتخطيط العلاقات الخارجية المصرية وتحديد مواقف القاهرة تجاه قضايا الإقليم، متمثلة في لجنة تقودها وزيرة التعاون الدولي السابق، مساعدة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الحالية، فايزة أبو النجا.

ولفتت المصادر إلى أن الجلسات التمهيدية التي جرت بين المسؤولين الأمنيين في البلدين، أسفرت عن بعض التوجهات الجديدة، والتي جاء في مقدمتها عدم الإساءة لأطراف البلدين، أو انتهاج خطاب سياسي أو إعلامي هجومي. وكشفت المصادر عن صدور تعليمات من جهاز الاستخبارات العامة لوسائل الإعلام المصرية، بوقف عرض أي مواد تحمل إساءة لإيران وأذرعها في المنطقة، مع ضبط بعض المصطلحات والتوصيفات الخاصة بأدوار إيرانية. وبحسب المصادر، فإن من بين الأهداف المصرية من وراء تصحيح مسار العلاقات مع إيران، محاولة البحث عن دور جديد، كوسيط في العلاقات بين الخليج وطهران، يسمح بنفوذ مصري وامتلاك أوراق من شأنها جذب مزايا اقتصادية بعد ذلك.

تبحث القاهرة عن دور جديد كوسيط بين الخليج وطهران

وقالت المصادر، إن النشاط الإيراني في منطقة البحر الأحمر واليمن، ومدى تقاطعه مع المصالح المصرية، شغل حيّزاً من الحديث الذي دار في القاهرة أخيراً، مؤكدة أن الجانب الإيراني كان محمّلاً برسائل، جميعها متعلقة باستعداد طهران لمراعاة أي ملاحظات مصرية أو مخاوف بشأن أدوارها في هذا المحيط، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، كون ذلك يعد أمراً حيوياً بالنسبة للقاهرة لتأمين مسار السفن العابرة في قناة السويس، بالإضافة إلى أمور أخرى متعلقة بالأوضاع في سورية. كما كشفت المصادر عن أن من بين الرسائل التي تم تبادلها خلال المناقشات، أمورا متعلقة بأمن الشركات المصرية التي ستشارك في عمليات إعادة الإعمار في العراق، التي تؤدي فيها طهران دوراً كبيراً عبر أذرعها القوية هناك، موضحة أن هذا الملف يعد من ركائز تحسين العلاقات بين البلدين.

خلال تظاهرة أمام مقر إقامة السفير الإيراني في القاهرة عام 2013 (جيانلويجي غاريسيا/فرانس برس)

رصد

أثارت عودة زعماء مليشيات إلى الساحة الأفغانية، لمواجهة تقدم حركة «طالبان»، مخاوف باكستان، فيما كانت الدوحة تستضيف مسؤولين، أمميا وأميركيا، لإعادة تنشيط عملية السلام

سباق دبلوماسي عسكري

تقدم «طالبان» في أفغانستان: حان وقت المليشيات

انطلق سباق بين الدبلوماسية، لإعادة جمع «طالبان» والحكومة الأفغانية، للتوصل إلى سلام بينهما، وعسكري، مع التصعيد الكبير على الأرض، والذي أجبر السلطات الأفغانية على تشغيل منظومة دفاع جوي لحماية مطار كابول من الصواريخ، بعد أن سيطرت الحركة على عدة مناطق مجاورة له، فيما كان زعماء مليشيات يستفيدون من هذا الأمر للعودة إلى الساحة، بحجة وقف تقدم عناصر الحركة. وبعد ساعات من إعلان الخارجية الأميركية أنّ المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، بدأ جولة جديدة، تشمل قطر وباكستان وأوزبكستان، في محاولة جديدة للسعي إلى التوصل إلى اتفاق سلام بين حركة «طالبان» وكابول، التقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى أفغانستان، جان أرنو، في الدوحة، أمس الأحد. وذكرت وزارة الخارجية القطرية، في بيان، أنه جرى خلال الاجتماع «استعراض جهود وساطة دولة قطر لتحقيق الاستقرار، في ظل التطورات الميدانية الجارية، والتزامها بتشجيع الحوار بين الأشقاء في أفغانستان، والعمل على تسهيل محادثات السلام، حتى الوصول إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة ودائمة في أفغانستان». كما بحث وزير الخارجية القطري مع خليل زاد تسهيل محادثات السلام بين الأفرقاء في أفغانستان. وكتب خليل زاد، في تغريدة، فجر الأحد، وأضاف: «أثبتت هذه الجهود الدبلوماسية، سعياً للتوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان»، مشيراً إلى أن التدخل العسكري لبلاده في أفغانستان يقترب من نهايته «لكن التزامها تجاه أفغانستان مستمر». وأعلن أنه «سيعمل مع جميع الأطراف في أفغانستان وأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين لمساعدة الجانبين على إيجاد طرق لإنهاء هذه الحرب، والتوصل إلى مسار يضمن أمن أفغانستان ووحدتها وسيادة وسلامة أراضيها وينهي معاناة الشعب الأفغاني».

وأعلنت السلطات الأفغانية، أمس الأحد، تشغيل «نظام دفاع جوي» لحماية مطار كابول من التعرّض لقذائف وصواريخ، في ظلّ تقدّم مسلّحي «طالبان» في أرجاء البلاد. ولم تعد القوات الأفغانية تسيطر إلا على المحاور الرئيسية وكبريات المدن، وسط حصار يفرضه مسلحو الحركة حول الكثير منها، والخشية من احتمال مهاجمتهم كابول قريباً، خصوصاً أن «طالبان» باتت تسيطر على عدّة مناطق مجاورة للعاصمة الأفغانية، في نطاق لا يتجاوز مائة كيلومتر. وذكرت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان، أنّ «نظام الدفاع الجوي حديث الإنشاء دخل طور التشغيل فجر الأحد». وأضافت: «أثبتت هذه المنظومة فاعليتها في أرجاء العالم في صدّ الهجمات بالصواريخ والقذائف». بيد أنّ الوزارة لم توضح اسم المنظومة، ولا تاريخ نشرها، ولا هوية الطرف الذي أرساها. لكن القوات الأميركية كانت زوّدت قواعدها في البلاد بعدة منظومات من طراز «سيرام»، قادرة على رصد القذائف وتدميرها. وتتيح هذه المنظومة، التي كانت في قاعدة باغرام شمال كابول، إصدار إشارات إنذار ضد الصواريخ والقذائف. وأعلنت وزارة الدفاع، في بيان آخر، أن 206 من مسلحي «طالبان» قتلوا وأصيب أكثر من 100 آخرين، خلال غارات للقوات الأفغانية في 14 ولاية.

وفي ظل تقدم «طالبان» السريع، انضم كابول من التعرّض لقذائف وصواريخ، في ظلّ تقدّم مسلّحي «طالبان» في أرجاء البلاد. ولم تعد القوات الأفغانية تسيطر إلا على المحاور الرئيسية وكبريات المدن، وسط حصار يفرضه مسلحو الحركة حول الكثير منها، والخشية من احتمال مهاجمتهم كابول قريباً، خصوصاً أن «طالبان» باتت تسيطر على عدّة مناطق مجاورة للعاصمة الأفغانية، في نطاق لا يتجاوز مائة كيلومتر. وذكرت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان، أنّ «نظام الدفاع الجوي حديث الإنشاء دخل طور التشغيل فجر الأحد». وأضافت: «أثبتت هذه المنظومة فاعليتها في أرجاء العالم في صدّ الهجمات بالصواريخ والقذائف». بيد أنّ الوزارة لم توضح اسم المنظومة، ولا تاريخ نشرها، ولا هوية الطرف الذي أرساها. لكن القوات الأميركية كانت زوّدت قواعدها في البلاد بعدة منظومات من طراز «سيرام»، قادرة على رصد القذائف وتدميرها. وتتيح هذه المنظومة، التي كانت في قاعدة باغرام شمال كابول، إصدار إشارات إنذار ضد الصواريخ والقذائف. وأعلنت وزارة الدفاع، في بيان آخر، أن 206 من مسلحي «طالبان» قتلوا وأصيب أكثر من 100 آخرين، خلال غارات للقوات الأفغانية في 14 ولاية.

وفي ظل تقدم «طالبان» السريع، انضم كابول من التعرّض لقذائف وصواريخ، في ظلّ تقدّم مسلّحي «طالبان» في أرجاء البلاد. ولم تعد القوات الأفغانية تسيطر إلا على المحاور الرئيسية وكبريات المدن، وسط حصار يفرضه مسلحو الحركة حول الكثير منها، والخشية من احتمال مهاجمتهم كابول قريباً، خصوصاً أن «طالبان» باتت تسيطر على عدّة مناطق مجاورة للعاصمة الأفغانية، في نطاق لا يتجاوز مائة كيلومتر. وذكرت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان، أنّ «نظام الدفاع الجوي حديث الإنشاء دخل طور التشغيل فجر الأحد». وأضافت: «أثبتت هذه المنظومة فاعليتها في أرجاء العالم في صدّ الهجمات بالصواريخ والقذائف». بيد أنّ الوزارة لم توضح اسم المنظومة، ولا تاريخ نشرها، ولا هوية الطرف الذي أرساها. لكن القوات الأميركية كانت زوّدت قواعدها في البلاد بعدة منظومات من طراز «سيرام»، قادرة على رصد القذائف وتدميرها. وتتيح هذه المنظومة، التي كانت في قاعدة باغرام شمال كابول، إصدار إشارات إنذار ضد الصواريخ والقذائف. وأعلنت وزارة الدفاع، في بيان آخر، أن 206 من مسلحي «طالبان» قتلوا وأصيب أكثر من 100 آخرين، خلال غارات للقوات الأفغانية في 14 ولاية.

وفي ظل تقدم «طالبان» السريع، انضم كابول من التعرّض لقذائف وصواريخ، في ظلّ تقدّم مسلّحي «طالبان» في أرجاء البلاد. ولم تعد القوات الأفغانية تسيطر إلا على المحاور الرئيسية وكبريات المدن، وسط حصار يفرضه مسلحو الحركة حول الكثير منها، والخشية من احتمال مهاجمتهم كابول قريباً، خصوصاً أن «طالبان» باتت تسيطر على عدّة مناطق مجاورة للعاصمة الأفغانية، في نطاق لا يتجاوز مائة كيلومتر. وذكرت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان، أنّ «نظام الدفاع الجوي حديث الإنشاء دخل طور التشغيل فجر الأحد». وأضافت: «أثبتت هذه المنظومة فاعليتها في أرجاء العالم في صدّ الهجمات بالصواريخ والقذائف». بيد أنّ الوزارة لم توضح اسم المنظومة، ولا تاريخ نشرها، ولا هوية الطرف الذي أرساها. لكن القوات الأميركية كانت زوّدت قواعدها في البلاد بعدة منظومات من طراز «سيرام»، قادرة على رصد القذائف وتدميرها. وتتيح هذه المنظومة، التي كانت في قاعدة باغرام شمال كابول، إصدار إشارات إنذار ضد الصواريخ والقذائف. وأعلنت وزارة الدفاع، في بيان آخر، أن 206 من مسلحي «طالبان» قتلوا وأصيب أكثر من 100 آخرين، خلال غارات للقوات الأفغانية في 14 ولاية.

وفي ظل تقدم «طالبان» السريع، انضم كابول من التعرّض لقذائف وصواريخ، في ظلّ تقدّم مسلّحي «طالبان» في أرجاء البلاد. ولم تعد القوات الأفغانية تسيطر إلا على المحاور الرئيسية وكبريات المدن، وسط حصار يفرضه مسلحو الحركة حول الكثير منها، والخشية من احتمال مهاجمتهم كابول قريباً، خصوصاً أن «طالبان» باتت تسيطر على عدّة مناطق مجاورة للعاصمة الأفغانية، في نطاق لا يتجاوز مائة كيلومتر. وذكرت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان، أنّ «نظام الدفاع الجوي حديث الإنشاء دخل طور التشغيل فجر الأحد». وأضافت: «أثبتت هذه المنظومة فاعليتها في أرجاء العالم في صدّ الهجمات بالصواريخ والقذائف». بيد أنّ الوزارة لم توضح اسم المنظومة، ولا تاريخ نشرها، ولا هوية الطرف الذي أرساها. لكن القوات الأميركية كانت زوّدت قواعدها في البلاد بعدة منظومات من طراز «سيرام»، قادرة على رصد القذائف وتدميرها. وتتيح هذه المنظومة، التي كانت في قاعدة باغرام شمال كابول، إصدار إشارات إنذار ضد الصواريخ والقذائف. وأعلنت وزارة الدفاع، في بيان آخر، أن 206 من مسلحي «طالبان» قتلوا وأصيب أكثر من 100 آخرين، خلال غارات للقوات الأفغانية في 14 ولاية.

وفي ظل تقدم «طالبان» السريع، انضم كابول من التعرّض لقذائف وصواريخ، في ظلّ تقدّم مسلّحي «طالبان» في أرجاء البلاد. ولم تعد القوات الأفغانية تسيطر إلا على المحاور الرئيسية وكبريات المدن،

اندلاع حرب أهلية جديدة. وأعلن إسماعيل خان، إحدى الشخصيات التي قاتلت القوات السوفييتية و«طالبان»، الجمعة الماضي، أنه سيحمل السلاح من أجل «تغيير الوضع» ضد الحركة. وانتشر، أمس الأول، مئات من مقاتلي مليشيا خان في أرجاء مركز هيرات غرب البلاد، الذي يسيطرون على مداخله. وقال قائد المليشيا في هرات معروف غلام، لوكالة «فرانس برس»: «وزعنا نحو عشرة آلاف قطعة سلاح على المقاتلين، ونشرنا قواتنا للدفاع عن الناس». وأشار غلام، أثناء حديثه في ضواحي المدينة، إلى قرى قريبة من منطقة زنده جان سقطت في أيدي «طالبان». بدوره، قال العنصر في المليشيا بصير أحمد أحد إن «التواجد هنا هو للدفاع عن هيرات والولايات الأخرى، لأن طالبان تعتزم مهاجمة هيرات».

أعلنت السلطات تشغيل «نظام دفاع جوي» لحماية مطار كابول

وأضاف «سندافع عنها طالما بقيت فينا قطرة دم»، مؤكداً أنه مستعد للذهاب «إلى حيث يقودنا إسماعيل خان». وأعلن حاكم بلخ محمد فرهاد عظيمي نشر 1500 عنصر من المليشيات لتعزيز أمن الإقليم شمال البلاد.

ودعا السفير الباكستاني في كابول أحمد خان، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، إلى تعزيز قدرات الجيش الأفغاني، محذراً من التورط «الخطر» لمليشيات أفغانية في النزاع ضد «طالبان». وقال إن «الحكومة الأفغانية هي الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، وعلى جميع الدول التعاون لتحسين قدرات القوات الأفغانية، بما يمكنها من الاستجابة للتحديات الأمنية». وحذر من أنه «إذا أسفر الوضع عن نوع من الحرب بين المليشيات وطالبان، فسيكون ذلك خطراً، وسيستمر الوضع في التدهور، لذلك من المهم تعزيز قدرة الحكومة الأفغانية للدفاع عن نفسها». وقال: «إذا استمر الوضع في التفاقم والتدهور في أفغانستان، فقد يتدفق لاجئون إلى باكستان». وشدد على أن «هدفنا الرئيسي هو منع الأمور من التطور في هذا الاتجاه». وأكد وزير الدفاع الأسترالي بيتر داتن، أمس الأحد، انتهاء مشاركة بلاده في الحرب الأفغانية، موضحاً أن إنجاز سحب القوات الأسترالية جرى «في الأسابيع الأخيرة». وكانت أستراليا أعلنت، في إبريل/نيسان الماضي، أنها ستسحب ما تبقى من جنودها بحلول سبتمبر/أيلول المقبل. وأوضح داتن، لمحطة «سكاي نيوز»، أن آخر 80 عنصر دعم غادروا أفغانستان «في الأسابيع الأخيرة». وأضاف «هذا لا يعني أننا لن نكون ضمن حملات إلى جانب الولايات المتحدة، نعتبر أن من مصلحتنا الوطنية المشاركة فيها، أو من مصلحة حلفائنا». وأعلنت الهند، أمس الأحد، أنها أعادت بصفة مؤقتة مسؤولين من قنصليتها في مدينة قندهار جنوب أفغانستان. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية أريندام باجتشي، في بيان، إنه «بسبب القتال العنيف بالقرب من مدينة قندهار، تم بصفة مؤقتة إعادة الأفراد إلى الهند»، موضحاً أن القنصلية يديرها الآن الموظفون المحليون مؤقتاً.

تم توزيع 10 آلاف قطعة سلاح على المقاتلين في هيرات

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

جنوب أفريقيا: العنف يصل إلى جوهانسبرغ

امتدت أعمال العنف التي بدأت في إقليم كوازولو ناتال في جنوب أفريقيا، إثر سجن رئيس البلاد السابق جاكوب زوما، إلى مدينة جوهانسبرغ، أمس الأحد، إذ تعرضت متاجر للنهب وأغلق جزء من طريق سريع. وبدأ زوما الأربعاء الماضي قضاء عقوبة السجن 15 شهراً بتهمة ازدراء المحكمة. وقالت شرطة جوهانسبرغ إن عناصر إجرامية تستغل الغضب للسرقة، متحدثة عن بلاغات حول إطلاق أعيرة نارية على المركبات المارة على طريق سريع.

(رويترز)

نتنياهو يخلي مقر رئاسة الوزراء

غادر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، أمس الأحد، مقر إقامته الرسمي في القدس المحتلة، بعد حوالي شهر على منح حكومة نفتالي بينت الثقة. وقال متحدث باسم عائلة نتنياهو، إنها غادرت المنزل في شارع بلفور بعيد منتصف ليل السبت – الأحد، فيما علّقت جماعة «وزير الجريمة» التي عكفت على تنظيم احتجاجات خارج المقر ضد نتنياهو منذ أكثر من عام، بأن «المتهم وعائلته هربوا كاللصوص».

(فرانس برس)

الصين تتوعد بالرد على العقوبات الأميركية

توعدت الصين، أمس الأحد، باتخاذ «التدابير اللازمة» رداً على العقوبات الأميركية الجديدة على 23 مجموعة صينية جديدة اتّهمت بغالبيتها بالمشاركة في قمع أقلية الإيغور. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية: «تتذرع الولايات المتحدة مرة جديدة بحقوق الإنسان» لفرض «عقوبة غير مبررة» على المجموعات الصينية. وأضاف في بيان: «سنتخذ التدابير اللازمة للدفاع بحزم عن الحقوق والمصالح المشروعة الصينية».

(فرانس برس)

استعراض «كسب المستقبل» في العيد الوطني

فرنسا وتحدي الاستراتيجية الدفاعية

سيحمل العرض العسكري الذي تنظمه فرنسا بمناسبة عيدها الوطني، الأربعاء المقبل، ملامح من استراتيجيتها الدفاعية الجديدة، والتي كان وباء كورونا أحد العوامل التي ساهمت بالإسراع في بلورتها

تنظم فرنسا عرضاً عسكرياً ضخماً في العاصمة باريس، يوم الأربعاء المقبل، بمناسبة عيدها الوطني، الذي اضطرت العام الماضي إلى إلغاء الاحتفال به بسبب تداعيات وباء كورونا. ومن شأن هذه المناسبة، والعرض العسكري الذي سيرافقها، تسليط الضوء على التغيرات التي طرأت على استراتيجية الدفاع الفرنسي، وهي تغيرات بدأت ملامحها تتبلور منذ أعوام، منذ أن تحسّست فرنسا خطر التنظيمات الإرهابية والمتطرفة في الشرق الأوسط، الذي وصلت شظاياه إليها، ولكن أيضاً مع بروز واستشعار هذه الدولة، التي تواجه تحديات جمّة وتراجعاً على الساحة الدولية كقوة عظمى، الأخطار التي تراها ناجمة عن دول يتعاظم نفوذها كروسيا والصين.

وتأتي المناسبة أيضاً مع إعلان فرنسا، إحدى أهم الدول المصدرة للسلاح في العالم، إنهاء مهمتها العسكرية في منطقة الساحل، وهو قرار اتخذته السلطة التنفيذية بالدرجة الأولى، ما جعل بعض المراقبين يتحدثون عن امتعاض المؤسسة العسكرية منه. وترافق ذلك مع عريضتين نشرتا أخيراً لوجوه عسكرية متقاعدة، وأخرى في الخدمة، تحذر من تراجع قوة فرنسا. كما جاء ذلك وسط استمرار الجدل في الداخل حول «أخطار التغلغل الإسلامي». هذه المسائل تجعل دولة مثل فرنسا في حالة قلق، خصوصاً حينما ترافق ذلك مع تراجع أميركي في عهد دونالد ترامب. وقد يفسر ذلك، في المقابل، انخراط فرنسا أخيراً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بشكل كبير، لتثبيت وجودها في هذه المنطقة التي تعتبرها امتداداً ضرورياً لنفوذها. وعلى وقع هذه التحديات، ينظم في باريس الأربعاء المقبل، بمناسبة العيد الوطني الفرنسي، العرض العسكري التقليدي، الذي سيكرم هذه المرة الوحدات الأوروبية في قوة «تاكوبا» في منطقة الساحل الأفريقي، والتي تنوي باريس تقليص وجودها العسكري فيها. وسيشارك في العرض العسكري نحو خمسة آلاف شخص، بينهم 4300 عسكري سيراً على الأقدام، و71 طائرة و25 مروحية و221 آلية ومئتا حصان من الحرس الجمهوري، وذلك بحضور الرئيس إيمانويل ماكرون الذي تنتهي ولايته الرئاسية في ربيع العام المقبل، إلى جانب الكثير من أعضاء الحكومة ورئيس أركان الجيش الجنرال فرانسوا لوكوانتر، الذي سيحل محله بعد أسبوع رئيس أركان سلاح البر الحالي تييري بوركارد.

وينظم عرض 2021 تحت شعار «كسب المستقبل»، في إشارة مزدوجة، على حد قول الحاكم العسكري لباريس الجنرال كريستوف أباد، إلى «القدرة الجماعية للأمة على التغلب على الصعوبات المرتبطة بالأزمة الصحية»، و«بالنسبة للجيوش، إلى حقيقة التحول إلى التزامات متطلبة أكثر، توصف بأنها عالية الكثافة عبر الاعتماد على معدات متطورة جداً». وبناء على ذلك، ستشارك في العرض، للمرة الأولى، الآلية المدرعة لنقل الجنود «غريفون» من الجيل الجديد، التي سيتم نشرها قريبا في منطقة الساحل. وبعد العرض الجوي التقليدي الذي تقوده «دورية فرنسا» (باتروي دو فرانس)، ستفتتح القوات الخاصة الأوروبية المشاركة في «تاكوبا» العرض على جادة الشانزليزيه. وهذه القوة هي عبارة عن تجمع تساهم فيه 8 دول (فرنسا وبلجيكا وإستونيا وإيطاليا وهولندا والتشيك والبرتغال والسويد)، بمبادرة من فرنسا، لمواكبة القوات المالية في القتال. وكانت باريس قد رحبت بهذا التقاسم للأعباء، وسط عزمها خفض عديد قواتها العسكرية في منطقة الساحل بعد انتشار استمر ثماني سنوات. وستكرّم البحرية أفراد غواصاتها بحضور طاقم الغواصة النووية الهجومية «إيميرود» (زمرد) العائدة من مهمة استمرت 8 أشهر في المنطقة الاستراتيجية للمحيطين الهندي والهادئ، شملت مروراً في بحر الصين الجنوبي. وسيحضر العرض طاقم الجيل الجديد الأول من غواصات «سوفران» النووية الهجومية. أما سلاح الجو، فسيعرض قيادته الجديدة للفضاء، على أن يتمثل في العرض أيضاً جهاز الخدمة الصحية للجيش الذي نشط بشكل كبير منذ بداية الوباء.

تشارك آليات عسكرية جديدة في العرض للمرة الأولى (لوكاس باربوليه/فرانس برس)

تحتاج الاستراتيجية الدفاعية الجديدة إلى استثمارات ضخمة

وتفتح أنواع السلاح والمدرعات التي سيتم استعراضها في المناسبة، مجدداً، الحديث حول عزم فرنسا تطوير استراتيجيتها الدفاعية، التي ترى أنها ستستمر لعقود مقبلة، وهو مفهوم يتردد على لسان الجميع في هذا البلد، من الجنود إلى أعلى المسؤولين في القيادة. وكان الجيش الفرنسي قد فضّل، على غرار حلفائه، لفترة طويلة، مكافحة التمرد والقتال غير المتكافئ ضد عدو مبعثر ومتنقل جداً، لكنه يفتقر إلى التجهيزات، مثل «الجهاديين» الذين يواجههم في منطقة الساحل. لكن مسؤوليه يرون أن «حرب المستقبل» ستجرى بين قوى متكافئة، وستكون أكثر فتكاً وإنهاكاً، وستتطلب عدداً أكبر من الجنود. وترى فرنسا وحلفاؤها، من منظور استراتيجي، أن الحروب المقبلة ستكون شاملة، برّا وبحراً وجواً، وفي الفضاء والإنترنت، وبأسلحة متصلة ببعضها، وخصوصاً مدرعات برنامج «سكوربيون» المترابطة بواسطة نظام معلومات حول القتال. وكان الجنرال تييري بوركارد، الذي سيصبح خلال أيام رئيس أركان القوات المسلحة الجديد، قد أوضح، في حديث سابق لوكالة «فرانس برس»، أن «طبيعة الصراع تتغير، والدول أعادت تسليح نفسها، ولم تعد تتردد في استخدام القوة لفرض إرادتها». وأضاف بوركارد أن «مستوى الاستخدام يتراوح اليوم في قطاع الساحل والصحراء بين ألف و1200 رجل. لكن غداً، ستندلع الحرب على مستوى كتائب وفرق، أي ما بين 8 آلاف و25 ألف رجل». ولذلك تعد فرنسا لتدريب «أوريون»، وهي مناورات غير مسبوقة مقررة مطلع 2023، بمشاركة خمسة آلاف إلى سبعة آلاف جندي، لمدة أربعة أشهر، وقد يبلغ العدد في ذروتها عشرة آلاف جندي. وحول ذلك، قال قائد القوات البرّية الفرنسية الجنرال فنسان غيوني إن «الكثافة العالية لا تتمثل في عدد الدبابات فقط، بل بلوغ حالة إشباع في كل المجالات. إنها عودة الحشود، إذ يجب التدرب بأعداد أكبر من القوات»، وهو منطق يتبعه حلفاء فرنسا والعديد من خصومها أيضاً. لكن الانتقال لن يتم من دون أضرار.

فقانون البرمجة العسكرية الحالي (2019-2025) أكثر دقة من النصوص السابقة، لكن يتطلب الأمر استثمارات ضخمة للتحضير للكثافة العالية، مع الحفاظ على السرعة المطلوبة لقتال غير متكافئ. ورأت الباحثة المستقلة المتخصصة في تاريخ الدبابات كامي هارلي فارغاس، في تصريح لـ«فرانس برس»، أن «المعدات ذات الكثافة العالية تكلف مبالغ كبيرة»، موضحة أن «الجيش الفرنسي يحاول إيلاء أهمية للأمرين بشكل متساو».

وأدت الأزمة الصحية إلى تسريع توجه في فرنسا بدأ منذ سنوات، إذ ساد التوتر الجيوسياسي في جميع أنحاء العالم، فيما تثير تركيا وإيران وروسيا خصوصاً قلق الغربيين. وفي هذا الصدد، أشار رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستيكس، في يونيو/حزيران الماضي، إلى أن «القتال تضاعف في الجو والبحر، والقوى الإقليمية اتخذت مواقف استراتيجية من دون احترام القانون الدولي». وتابع «أضيفت إلى التهديد الهائل للإرهاب الشهية المتزايدة لبعض البلدان التي تسعى إلى فرض قوتها». هذه الفكرة، ينبغي أن يحولها الجيش الفرنسي إلى خيارات استراتيجية، وهو اختبار المستقبل لدولة مثل فرنسا.

(فرانس برس)